المدقق

• المدقق العدد ٦١ - ٦٢ آذار ٢٠٠٥

مجلة مهنية متخصصة تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

معايير الإبلاغ (التقارير) المالية سارية المفعول

جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين

JACPA

1988 1988

الهيئة العامة تقر التقرير الاداري للجمعية وتنتخب مجلس الإدارة الأول بموجب القانون الجديد

لجنة التدريب تعقد دورتين لإمتحان مهنة المحاسبة

• معايير التقارير (الإبلاغ) المالية الدولية السارية المفعول
• الملائمة والموثوقية في معايير المحاسبة المالية الأمريكية
• المشاكل المحاسبية كمدخل لبناء نظرية المحاسبة
• الحاكمية المؤسسية ودور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركة
• معيار التقرير المالي الدولي رقم (٤) : عقود التأمين
• إعادة بناء الثقة العامة في البيانات المالية المنشورة
• المحاسبة عن ضريبة القيمة المضافة
• أسئلة وأجوبة - مشاكل محاسبية
• Dare I Delegate

فجوة التعليم المحاسبي في الاردن

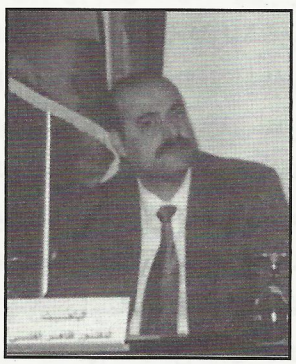

د ظاهر القشي
رئيس قسم المحاسبة - جامعة الاسراء الخاصة

يعتبر الأردن من الدول العربية الرائدة في مجال التعليم بشكل عام، ومجال التعليم الجامعي بشكل خاص، ويشهد له في جميع الميادين، والمحافل بالنوعية، والجودة التعليمية العالية النابعة من عدة عوامل، يقف على رأسها وعي القيادة السياسية لأهمية التعليم، والتي ومنذ بدء حكم القيادة الهاشمية جعلت همها الأساسي النهوض بالمستوى التعليمي بشكل يوازي المستويات الرائدة في الدول المتقدمة، والعامل الأخر الذي لا يقل أهمية وجود كوادر بشرية مؤهلة على درجة علمية عالية تمكنت وخلال العقود الماضية من الزمن من ايجاد بنية تعليمية راسخة يسترشد بها من قبل الدول العربية.

لقد صدر مؤخرا قرار من قبل وزارة التعليم العالي مفاده إلزام خريجي الجامعات الأردنية تقديم امتحان موحد اتفق على تسميته بامتحان الكفاءة، والذي يشابه إلى حد ما امتحان الشامل الذي يخضع له حملة شهادة الدبلوم، وحرصا على عدم تدني جودة التعليم الجامعي في الأردن بشكل عام والتعليم المحاسبي بشكل خاص فاننا نسعى لمعرفة مدى جاهزية طلاب المحاسبة في الجامعات الاردنية لتقديم امتحان الكفاءة الموحد، وذلك لتذليل الصعوبات المتوقعة إن وجدت.

إن محاولة رفع جودة التعليم المحاسبي ودعم سوية التعليم الجامعي بشكل عام في الأردن سوف يبقيه على رأس الدول العربية في هذا المجال الحيوي المهم الذي يساهم في دعم البنية الاقتصادية من خلال القضاء على الفقر والبطالة وتجهيز كوادر أردنية مؤهلة تساهم في زيادة الدخل المحلي، والعمل على تأهيل خريجين مدربين بشكل جيد جدا للعمل في الدول العربية المجاورة.

لقد بلغ عدد طلبة المحاسبة في الجامعات الأردنية للعام الدراسي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ حوالي ٩٤٥٨ طالباً وطالبة، وهذا العدد الكبير من الطلبة يجعلنا نطرح سؤالا مهما: هل جميع مستويات أولئك الطلبة العلمية متساوية؟ وان كانت الاجابة لا، فما هو السبب وراء ذلك؟ هل هو نوعية الطلبة المنتسبين للجامعات الحكومية والخاصة؟ أم هو اختلاف اعضاء هيئة التدريس بين الجامعات الحكومية والخاصة؟ أم هو اختلاف الخطط الدراسية ومفردات المساقات بين الجامعات؟

لعدة أسباب فلقد ارتأت وزارة التعليم العالي ضرورة التوجه نحو إخضاع خريجي برنامج البكالوريوس بشكل عام لامتحان موحد، وفيما يلي السبب الحقيقي الذي نعتقده بأنه المحرك الرئيسي لذلك التوجه، حيث بدأت مسيرة هذا المشروع بورود كتاب لجميع رؤساء الجامعات الأردنية من وزير التعليم العالي السابق مفاده: "أرفق طيا صورة عن الكتاب الذي وردني من السيد Bruse Paternoster مدير التعليم العالي في (Educational Test-ETS) ing Service متضمنا التخصصات التي يتوافر لها امتحانات كفاءة معيارية وكذلك الرسوم التي يتقاضونها عن كل طالب بالإضافة الى إجراءات الامتحانات واستخراج نتائجها، راجيا الاطلاع للاستفادة من خدمات ((ETS"٢ وقد اظهر الخطاب المرفق طيا ان التخصصات التي يتوفر فيها امتحان معياري هي ١٦ تخصص (الأحياء، والعلوم الإدارية "بمستوياتها بالبكالوريوس والماجستير"، والكيمياء، وعلوم الحاسوب، والعقوبات الجنائية، والاقتصاد، والتعليم، والتاريخ، والأدب باللغة الإنجليزية، والرياضيات، والموسيقى، والفيزياء، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس. ونوه الكتاب بأن الطالب في الجامعات الأمريكية مجبر على الخضوع للامتحان المعياري قبل منحه درجة البكالوريوس لتحقيق هدفين، الأول قياس قدرة الطالب التعليمية، والثاني تقييم فاعلية الكليات والجامعات في كل تخصص. ولا تعتمد نتيجة الامتحان على مقدرة الطالب على النجاح فقط بل تعتمد على ذكر ترتيبه على أقرانه.

ومن ثم تتابع المشروع بظهور التوصيات الصادرة من اللجنة المكلفة بموجب قرار مجلس التعليم العالي رقم (٤٥٥) بتاريخ ٢٨/٥/٢٠٠٣ لدراسة الاعتماد وتقييم الجودة حيث جاء فيها ما يلي:

١- تفويض صندوق الحسين للإبداع والتفوق للقيام بإنشاء هيئة مستقلة تتولى تقييم الجودة للجامعات الأردنية الرسمية والخاصة وذلك بالتعاون مع الهيئات الدولية المختصة التي يراها مناسبة، وبما لا يتعارض مع صلاحيات مجلس امناء الجامعة بوضع أسس مراقبة جودة التعليم في الجامعات ونوعيته وذلك بالاستعانة بهيئات إقليمية أو دولية متخصصة.

٢- تشكيل لجنة ارتباط للتنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مجلس الاعتماد وصندوق الحسين للإبداع والتفوق من:

* اثنين من مديرين الجودة في الجامعات الرسمية.
* مدير الجودة في احدى الجامعات الخاصة.
* المديرة التنفيذية لصندوق الحسين للإبداع والتفوق.
* مدير مديري الجودة في وزارة التعليم العالي (أمينا للسر).

وتتولى اللجنة المهام التالية:

أ- التنسيق بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وصندوق

الحسين للإبداع والتفوق.
ب- وضع خطة عمل إدارة تقييم الجودة.
ج- اقتراح أولويات التخصصات التي يتم تقييمها.
د- اقتراح الجدول الزمني للتقييم على مدى ثلاث سنوات.
٣- إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد لتحل محل مجلس الاعتماد الحالي.
٤- أن تقوم كل جامعة بوضع امتحان كفاءة يكون متطلبا للتخرج في كل تخصص على ان يشارك في التقييم ممتحن خارجي أو أكثر.
٥- أن تقوم الوزارة بتكليف هيئة مستقلة لعقد امتحان كفاءة موحد للخريجين في كل تخصص للمساهمة في تقييم جودة الخريجين وللأغراض المذكورة تاليا، بحيث يكون اختياريا وتعتمد نتائجه من ضمن معايير اختيار الطلبة المتفوقين المؤهلين للحصول على:
* الحوافز المادية.
* البعثات الدراسية الخاصة بالوزارة.
* نقاط اضافية لطلب التوظيف المقدم لديوان الخدمة المدنية.
٦- توفير الآليات اللازمة لتشجيع وحفز الطلبة على التفوق والإبداع من خلال:
* إنشاء صندوق في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمنح جوائز للطلبة المتفوقين أكاديميا والطلبة المتفوقين في النشاطات اللامنهجية على مستوى جميع الجامعات الأردنية.
* جائزة رئيس الجامعة ولائحة الشرف للطلبة المتفوقين أكاديميا على مستوى الجامعة.
* جائزة عميد الكلية ولائحة الشرف للطلبة المتفوقين أكاديميا على مستوى الكلية.
* جائزة التفوق في النشاطات الطلابية على مستوى الجامعة.

وقد تم إيضاح خطوات إعداد اختبار الكفاءة للخرجين بالشكل التالي:
١- تحديد مساقات (مواد) التخصص الأساسية.
٢- وضع محاور (موضوعات) كل مساق (مادة).
٣- وضع المحاور (الموضوعات) الأساسية لكل تخصص.
٤- صياغة الأهداف العامة للتخصص اعتمادا على المحاور الرئيسية.
٥- صياغة الأهداف التعليمية الخاصة اعتمادا على الأهداف العامة.
٦- كتابة سؤالين أو اكثر على كل هدف على ان تكون بعض الأسئلة من النوع «الاختيار من بدائل».
٧- إعداد جدول مواصفات كلي للاختبارات.
٨- إعداد نموذجين متشابهين للاختبار.
٩- تحويل الأسئلة الى أسئلة موضوعية (ما أمكن) وللنموذجين.
١٠- إعداد نماذج من أسئلة كل اختبار لتدريب الطلبة.
١١- تحليل الأسئلة بعد تطبيق الاختبارات.

وقد انتهى مشروع وزارة التعليم العالي الى صدور تكليف للأستاذ الدكتور عيد الدحيات ، رئيس اللجنة الأكاديمية لمجلس التعليم العالي مفاده: " فأرجو إعلامكم بأن مجلس التعليم العالي اتخذ في جلسته الثالثة والأربعين المنعقدة بتاريخ ١٥/٤/٢٠٠٤ القرار رقم (٧١٧) الذي ينص على:

تشكيل لجنة برئاسة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤته / رئيس اللجنة الأكاديمية لمجلس التعليم العالي وعضوية الاساتذه نواب رؤساء الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة للشؤون الأكاديمية تكون مهمتها وضع الآليات المناسبة للبدء في تطبيق قرار مجلس التعليم العالي المؤرخ ١٩/٦/٢٠٠٣ بالموافقة على عقد امتحان كفاءة للطلبة في الجامعات الأردنية يكون متطلبا للتخرج في كل تخصص وتقديم التوصيات المناسبة بشأنه الى المجلس.

وقد ورد في جريدة الغد الأردنية في عددها الصادر في ٢١/١١/٢٠٠٤ بأن وزارة التعليم العالي ستعقد امتحان الكفاءة في مطلع شهر حزيران ٢٠٠٤ والذي سيكون اختياريا، وستوضع نتيجته على شهادة منفصلة عن شهادة الجامعة.

بعد أن اطلعنا على أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية لم نجد أي جامعة قامت بتجربة لعمل امتحان كفاء سوى جامعة خاصة واحدة*، حيث وجد قسم المحاسبة فيها ان هناك ضرورة ملحة لتجربة امتحان الكفاءة قبل إقراره من قبل وزارة التعليم العالي بشكله النهائي، حرصا على تهيئة طلابه بشكل خاص لمثل هذه التجربة وتقويم مناطق الخلل ان وجدت، وقد قام القسم بوضع محاور للامتحان بالشكل التالي:

المحور الأول: المحاسبة المالية: والذي شمل:
* مبادىء المحاسبة (١) * مبادىء المحاسبة (٢) * محاسبة متوسطة * محاسبة المنشآت المالية * محاسبة شركات الأشخاص * محاسبة شركات الأموال

المحور الثاني: محاسبة التكاليف: والذي شمل:
* محاسبة التكاليف الصناعية * محاسبة التكاليف المتقدمة * المحاسبة الإدارية

المحور الثالث: التدقيق والتحليل المالي:والذي شمل:
* التدقيق * التحليل

المحور الرابع: المحاسبة الحكومية والضريبة: والذي شمل:
* المحاسبة الحكومية * المحاسبة الضريبية

المحور الخامس: نظم المعلومات والتطبيقات المحاسبية:
وقد تم تكليف لجنة من مدرسي قسم المحاسبة في تلك الجامعة باعداد أسئلة اختبار لكل محور تصاغ على شكل أسئلة انتقائية، وتم في نهاية الفصل الثاني تجهيز جميع الأسئلة لجميع مواد المحاور، وتم انتقاء عدد ٥٦ طالب من المتوقع تخرجهم بالفصل الصيفي للعام الجامعي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بشكل عشوائي وإخضاعهم لامتحان الكفاءة التجريبي.

لقد تم اعتماد نجاح الطالب على حصوله على متوسط العلامة ١٤٠ من اصل ٢٨٠ في جميع مواد المحاور دون الاشتراط النجاح في كل محور على حدة، وقد وجد ان عدد الطلبة الذين نجحوا في الامتحان بلغ ١١ طالب من اصل ٥٦ طالب، حيث بلغت العلامة العليا ٦٣,٤٪ بينما بلغت العلامة الدنيا للناجحين ٥٠,٤٪.

نتائج المحور الأول (المحاسبة المالية)
لقد تم اعتماد نجاح الطالب في هذا المحور على حصوله على متوسط

العلامة ٦٠ من اصل ١٢٠، ووجد بأن عدد الطلبة الذين نجحوا في هذا المحور بلغ ٣٣ طالب من أصل ٥٦، حيث بلغت العلامة العليا ٧٢٪ بينما بلغت العلامة الدنيا للناجحين ٥٠٪.

نتائج المحور الثاني (محاسبة التكاليف)

لقد تم اعتماد نجاح الطالب في هذا المحور على حصوله على متوسط العلامة ٣٠ من اصل ٦٠، ووجد بأن عدد الطلبة الذين نجحوا في هذا المحور بلغ ٨ طلاب من أصل ٥٦، حيث بلغت العلامة العليا ٦٥,٩٪ بينما بلغت العلامة الدنيا للناجحين ٥٠٪.

نتائج المحور الثالث (التدقيق والتحليل المالي)

لقد تم اعتماد نجاح الطالب في هذا المحور على حصوله على متوسط العلامة ٢٠ من اصل ٤٠، ووجد بأن عددالطلبة الذين نجحوا في هذا المحور بلغ ١٦ طالب من أصل ٥٦، حيث بلغت العلامة العليا ٧١,٨٪ بينما بلغت العلامة الدنيا للناجحين ٥٠٪.

نتائج المحور الرابع (المحاسبة الحكومية والضريبة)

لقد تم اعتماد نجاح الطالب في هذا المحور على حصوله على متوسط العلامة ٢٠ من اصل ٤٠، ووجد بأن عدد الطلبة الذين نجحوا في هذا المحور بلغ ٦ طلاب من أصل ٥٦، حيث بلغت العلامة العليا ٦٣,٦٪ بينما بلغت العلامة الدنيا للناجحين ٥١,٧٪.

نتائج المحور الخامس (نظم المعلومات والتطبيقات المحاسبية)

لقد تم اعتماد نجاح الطالب في هذا المحور على حصوله على متوسط العلامة ١٠ من اصل ٢٠، ووجد بأن الطلبة الذين نجحوا في هذا المحور بلغوا ١٥ طالب من أصل ٥٦، حيث بلغت العلامة العليا ٧٧,٤٧٪ بينما بلغت العلامة الدنيا للناجحين ٥٠٪.

من المفارقات الغريبة بأنه لو تم اشتراط نجاح الطالب في جميع محاور ذلك الامتحان التجريبي لوجدنا للأسف بأنه لم ينجح أحد.

ان الحقائق السابقة تجعلنا نستشعر بوجود فجوة في التعليم المحاسبي في جامعاتنا الاردنية، وتقودنا لطرح سؤال مهم: ما هي أسباب تلك الفجوة؟

قد لا يكون من السهل الاجابة على هذا السؤال من خلال مقالة تكتب هنا أو هناك، وإذا اردنا معرفة الاسباب الحقيقية فلا بد لنا من دراسة واقع التعليم المحاسبي بشكل جيد وتقويم نقاط ضعفه أولا ومن ثم اخضاع طلبتنا لامتحان كفاءة موحد، واعتقد بأن وزارة التعليم العالي تستشعر ذلك الخلل ولهذا جعلت امتحان الكفاءة امتحانا اختياريا، ووجهت الجامعات نحو ضرورة ضبط الجودة.

وكمحاولة متواضعة لايجاد الحل فقد قمت بعمل دراسة ميدانية بعنوان "مدى جاهزية طلاب قسم المحاسبة في الجامعات الاردنية للمثول لامتحان كفاءة موحد" ووجدت ان أغلب طلبة المحاسبة ليسوا على جاهزية عالية له لاسباب كثيرة من اهمها:

١- التفاوت في إعطاء المساق بين المدرسين.
٢- ضعف مدخلات بعض الطلبة في الجامعات نظرا لنسب علاماتهم في التوجيهي.
٣- التدني الملحوظ في مستويات بعض اعضاء الهيئة التدريسية.
٤- التفاوت بمستوى التعليم المحاسبي ما بين الجامعات.
٥- هناك تخوف وقلق ملحوظ من قبل الطلبة لتقديم امتحان الكفاءة، نابع من عدم الثقة بالنفس وحداثة التجربة.

ولهذا أعتقد ان اردنا التغلب على فجوة التعليم المحاسبي والتمكن من اخضاع طلبة قسم المحاسبة لامتحان كفاءة موحد والحصول على نتائج مرضية فاننا يجب:

١- التعاون مع وزارة التعليم العالي بشكل علمي مدروس لدراسة بيئة المؤسسات الاردنية العاملة في الاردن، لتحديد النواقص والمعوقات التي تقف امام عقد امتحان كفاءة موحد، والعمل على تذليلها ووضع معايير مناسبة، واعطاء فرصة زمنية للمؤسسات التعليمية للالتزام بها.
٢- تكوين لجان تخصص فرعية لامتحان الكفاءة وعدم الاكتفاء بلجنة مركزية من قبل التعليم العالي، كانشاء لجنة امتحان كفاءة لتخصص المحاسبة مكونة من جميع رؤساء اقسام المحاسبة في جميع الجامعات الاردنية.
٣- انشاء لجان ضمان جودة داخلية في المؤسسات التعليمية.
٤- الحرص في انتقاء اعضاء الهيئة التدريسية وايجاد نظام حوافز مناسب للمتميزين، وبالمثل بالنسبة للطلبة المتفوقين.
٥- الدعوة لمؤتمرات محلية تجمع بين اقسام المحاسبة المختلفة بالجامعات للسعي الى توحيد الخطط الدراسية ووصف المساقات.
٦- العمل على تعميق فكرة اعتبار امتحان الكفاءة علامة جودة للمؤسسات التعليمية، وتوفير الية مناسبة للتمييز بينها، وادراج المتفوقة منها ضمن قوائم التميز الوطنية، والعربية، والدولية.
٧- حث المؤسسات التعليمية على التأكيد على مبدأ النوعية ونبذ مبدأ الكم في كل متعلقات العملية التعليمية.
٨- الزام التعليم العالي باخضاع جميع الجامعات دون استثناء لمعايير الاعتماد ومعايير ضمان الجودة.
٩- اشراك الجمعيات المهنية في موضوع امتحان الكفاءة الموحد.

الهوامش

١ - التقرير الإحصائي السنوي عن التعليم العالي في الأردن لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، قسم الاحصاء، مديرية تكنولوجيا المعلومات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ٢٠٠٤، ص (٨٩).
٢ - وزارة التعليم العالي، كتاب رقم ١٠/٦٩٨٣، ١/٧/٢٠٠٣.
٣ - وزارة التعليم العالي، كتاب رقم ١٠/١/٥٢٦٥، بتاريخ ٦/٥/٢٠٠٤.

* المصدر: قسم المحاسبة، (جامعة اردنية خاصة نتحفظ على ذكر اسمها)، الفصل الصيفي ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

تصبح جمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين الخلف القانوني والواقعي لجمعية مدققي الحسابات المنشأة بمقتضى احكام قانون مهنة تدقيق الحسابات رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٥ وتنتقل اليها جميع موجوداتها وحقوقها وتتحمل الالتزامات المترتبة عليها .
يعتبر المسجلون في جمعية مدققي الحسابات والمسددين لجميع الالتزامات المترتبة عليهم مسجلين حكما في الجمعية.
مادة ٤٦ من قانون مهنة المحاسبة القانونية رقم (٧٣) لسنة ٢٠٠٣ .